

## فيصل التبيني

عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 18 ديسمبر 2018



### إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

**الموضوع :** سؤال كتابي لوزير الداخلية عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص الاعوان الملحقين او الموضوعين على الذمة

سيدي،

في اطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجوا منكم مدنا بالمعلومات التالية :

- 1/ قائمة في اعوان وزارتك الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
- 2/ قائمة في اعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت اشرافكم الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
- 3/ قائمة تتضمن هوية الاعوان ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها او الموضوعين على ذمتها وتاريخ اللاحق او الوضع على الذمة.
- 4/ هل ان وزارتك في حاجة الى خدمات هؤلاء الاعوان ؟
- 5/ قائمة في اعوان الجهات الاخرى الملحقين بوزارتكم والمؤسسات العمومية التي تحت اشرافها او الموضوعين على ذمتها.
- 6/ الاساس القانوني لللاحق والوضع على الذمة.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني  
عن حزب صوت الفلاحين

## بطاقة عدد 5

### تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب فيصل التبيني

#### موضوع السؤال:

حول الأعوان الملحقيين أو الموضوعين على الذمة؟

#### نص الإجابة:

كغيرها من الوزارات والهيكل العمومية تعتمد وزارة الداخلية الآليات المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل في إلحاق أعوان عموميين لديها أو السماح لمنظوريها بالإلحاق لدى وزارات أو مؤسسات عمومية أو منشآت تابعة للدولة أو هيئات وطنية والمتمثلة أساسا في القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الخاص لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية ذات الصبغة الإدارية والقانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرخ في 06 أوت 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي.

وتتولى وزارة الداخلية إلحاق أعوان عموميين لدى مصالحها في إطار مزيد دعم هياكلها بالكفاءات التي ترى فائدة ملموسة من إلحاقهم لديها في إطار حرصها المتواصل على الرفع من المردودية والنجاعة والفعالية الإدارية.

وتشمل قائمة الأعوان العموميين المعنيين بالسؤال المطروح:

- الأعوان العموميين الملحقيين لدى وزارة الداخلية
- الملحقيين لدى وزارة الداخلية والشاغلين للخطط العليا بالإدارة الجهوية (والي، معتمد أول، كاتب عام ولاية، معتمد).
- الأعوان العموميين الملحقيين من منتسبي وزارة الداخلية لدى الوزارات والمنشآت والمؤسسات العمومية.
- الأعوان التابعين لوزارة الداخلية والملحقون وجوبا لدى وزارة الشؤون المحلية والبيئة.